

الوقائع المصرية

جريدة رسمية للجمهورية المصرية - عدد غير اعتيادي

(العدد ٥ مكرر) الصادر في يوم الأحد ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢ - ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ (العدد ١٢٤ هـ)

مؤيات العدد

رقم الصفحة

- ١ مرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن التدابير المتخذة لحماية حركة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها
- ٢ مرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن حل الأحزاب السياسية
- ٣ مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ باعتبار المراسم بقوانين الصادرة منه ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٢ قائمة

قوله المرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن التدابير المتخذة لحماية حركة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها ؛

قوله على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور ؛

أسم بما هو آت :

مادة ١ - تعديل المادة ١ من المرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه على الوجه الآتي :

يعتبر من أعمال السيادة وفقاً للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة والمادة ١٨ من قانون نظام القضاء كل تدبير اتخذ أو يتخذ القائد العام للقوات المسلحة باعتباره رئيس حركة الجيش التي قامت في ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٢ بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها إذا اتخذ هذا التدبير في مدة لا تتجاوز سنة من ذلك التاريخ ، وتنتهي هذه التدابير بانتهاء هذا الأجل .

لمرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣

بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن التدابير المتخذة لحماية حركة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها

باسم ملك مصر والسودان

أحمد العرش الموقت

بعد اذ طلع عن اعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بتفنا رئيس حركة الجيش

واعلى الاعلان الصادر منه في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ ؛

رسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣

في شأن حل الأحزاب السياسية

باسم ملك مصر والسودان

لوصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ؛

لعمل الاعلان الصادر منه في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ والمتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة اموالها لصالح الشعب ؛

لعمل المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية؛
لبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور ؛

رسم بما هو آت :

مادة ١ - تؤول أموال الأحزاب السياسية المنحلة الى الجهات التي يعينها مجلس الوزراء .

مادة ٢ - يحظر على أعضاء الأحزاب السياسية المنحلة والمنتمين اليها القيام بأي نشاط حزبي على أية صورة كانت .

كما يحظر تقديم أية مساعدة لهؤلاء الأشخاص في سبيل قيامهم بالنشاط الحزبي .

مادة ٣ - يعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد مندوب خاص تكون مهمته تسلم أموال الأحزاب المنحلة وتصفية ما يتطلب الأمر تصفيته منها .

مادة ٤ - لكل من يكون لديه مال لأحد الأحزاب المنحلة أن يقدم منها اقراوا للندوب المنصوص عليه في المادة السابقة خلال أسبوع، وعليه أن يسلمها اليه في الميعاد الذي يعينه .

لويجوز للندوب الغاء العقود المبرمة مع الحزب المنحل دون أن يترتب على هذا الالغاء أو حق في التعويض للتعاقدن الآخرين .

مادة ٥ - لكل مخالفة لأحكام المادتين الثانية والرابعة يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تتجاوز الفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين

مادة ٦ - يحظر تكوين أحزاب سياسية جديدة ويلغى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

المادة ٢ - لكل رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

ديصر عايدن في ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢ (١٨ يناير سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

باسم لوصى العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وزير الحربية والبحرية
شفيق شافق

وزير الأشغال العمومية

شفيق شافق

وزير العدل

محمد حسني

وزير المعارف العمومية

سمايل محمود القبانى

وزير الأوقاف

محمد حسن الباقورى

وزير الدولة

شفيق لوضوان محمد شبرى منصور محمد شفيق لجلال

وزير التجارة والصناعة

شفيق شافق

وزير الشؤون الاجتماعية

شفيق شافق

وزير الزراعة

محمد الرازق شفيق